الحكومة الأردنية كشفت ان حماس الخارج مختلفة عن الداخل

عباس في عمان: معلومات «مذهلة وخطيرة» حول تخزين السلاح

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

طبق الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الأول في عمان نفس «وصفة» الحكومة الأردنية في التعبير عن الدهشة والذهول دون إيضاح الأسباب متحدثا فيما يخص قضية «اسلحة حماس» الجديدة عن ما أسماه «معلومات مذهلة وخطيرة» إطلع عليها دون ان يوضح للرأي العام سواء الأردني او الفلسطيني المتشوق للحقائق اي تفاصيل توضح أسرار دهشته وذهوله.

وما فعله عباس فعله قبله الناطق الرسمي بإسم الحكومة الأردنية فبعد أقل بقليل من أسبوع على الإعلان عن حادثة الأسلحة إياها لا يجد المواطن الأردني ولا المواطن الفلسطيني اي قاعدة معلومات واضحة وشفافة توضح له حقيقة ما جرى وحمى الإرتباك هذه طالت حتى قيادة حماس في الداخل التي وجدت نفسها في وسط معمعة و«تسامح أردني» مشكور معها دون ان تملك معلومات مفصلة ودون ان تكون طرفا في القصة من جذرها.

ورئيس الوزراء الأردني معروف البخيت يعلن بان حكومته لا تريد ان تتحدث في تفاصيل محاولات إختراق حماس للساحة الأردنية أمام الإعلام كما قال مصرا على التحدث فقط في القنوات الرسمية فيما يجيبه الرئيس عباس خلال توقفه الأخير في عمان برغبته بإيفاد وفد سياسي وأمني رفيع المستوى يمثل السلطة وعلى الأغلب يخلو من ممثلي حماس بقصد تقصي الحقائق.

وقبل ذلك كانت الحكومة الأردنية وحتى تقنع الجانب الفلسطيني بأن المسألة ليست دعائية او عدائية تضطر للإستعانة بجهاز المخابرات الأردني فقد كشف عباس بأنه إستمع مباشرة من الجنرال محمد الذهبي مدير المخابرات لتفاصيل ما جرى وإشتراك الذهبي الذي يعتبر من أبرز المسؤولين الأردنيين وأكثرهم زهدا في الظهور والإعلام أضفى نوعا من المصداقية على الخطاب الموجه للفلسطينيين فهذه المرة يتحدث رأس المؤسسة الأمنية مباشرة بالحقائق والبراهين وأمام رئيس كل الفلسطينيين.

والواضح ان عباس والحكومة الأردنية تقاطعا عند نقطة محددة في الواقع فكلاهما تحدث عن معلومات خطيرة وحقائق مذهلة تشير لتورط أطراف في حماس بقصة تخزين الأسلحة في الأردن ويبدو المشهد وكأن الطرفين لهما مصلحة في مسألتين أولا إظهار وجود «فوارق» بين حماس الداخل وحماس الخارج المسيطرة عليه «سورية»، وثانيا وجود رغبة ثنائية في تعميم مبررات فشل أو إفشال حماس تعاملا فيما يبدو مع واقع سياسي يقول بان العالم لا يريد حماس بشكلها الحالي.

لكن التباين بين حماس الداخل والخارج أصبح علامة فارقة من علامات ملف تخزين الإسلحة في الأردن، فإسماعيل هنية وبإسم حكومة حماس في الداخل زار مكتب التمثيل الأردني في قطاع غزة وخرج بتصريح فيه من الإيحاءات الإعتذارية أكثر مما فيه من الإيحاءات الإعتراضية خاتما بتمجيد العلاقات الأردنية الفلسطينية وبتكرار ثوابت حماس بخصوص اي ساحة خارج فلسطين.

وتلميحات هنية كانت مهمة لصانع القرار الأردني فتلقفها على الفور الرئيس البخيت وصنع منها تصريحا موازيا يظهر بان أكبر رأس في حماس الداخل يتجنب التشكيك بالرواية الأردنية او الإعتراض عليها رغم عدم وجود رواية حكومية متماسكة إزاء القصة حتى الآن على الأقل على الصعيد الإعلامي.

ومقابل إيحاءات هنية «الناعمة» كان التشكيك بالرواية الأردنية من أصلها محصورا بالقيادي أسامه حمدان في لبنان وبخالد مشعل نوعا ما.. أي بقيادات حماس التي يفضل الأردنيون ربطها بالجناح السوري مما يفسر التصريح التالي للبخيت والذي اعلن فيه بان الأسلحة أحضرت من سورية.

والأن رسم المشهد على الشكل التالي.. رئيس فلسطين يعترف بإطلاعه على معلومات مذهلة وخطيرة تحت عنوان تخزين الإسلحة في الأردن ويشكل لجنة للتحقيق.. ورئيس وزراء حماس لا يعترض ولا يشكك ويعبر عن صدمته وتفاجئه فقط.. وخطابات تملأ مساحة الإعلام والبرلمان في الأردن ضد حماس وتحديداً فرعها «السوري» ومحاولات بعض قادتها العبثية، وحكومة أردنية بالنتيجة تجد في كل ذلك مبررات قوية لإثبات نجاعة منهجها في الإبقاء على مسافة بعيدة جدا عن حماس.. وتيار إسلامي أردني محرج ومرتبك ورأي عام شعبي حول الضفتين لا يعرف شيئا ولم يقدم له اي شيء حقيقي.

وتعليقات عباس مع صمت وصدمة هنية مع دخول رأس المؤسسة الأمنية الأردنية على الخط.. عناصر تعني ان الإعلان الأردني لم يخرج من الفراغ وان طرفا ما في حماس على أقل تعديل تورط وان المسألة تتعلق هذه المرة بما هو أخطر من مجرد محاولة «فردية» لعبور الحدود مع سلاح بإتجاه إسرائيل كما حصل مئات المرات فالسلطات الأردنية تحدثت عن «تخزين سلاح» في الأردن وعن تدقيق في إنتخاب أهداف أردنية هذه المرة وليس إسرائيلية وكل ذلك يحصل بعد أسابيع قليلة من إبلاغ الرئيس السوري بشار الأسد لوفد حزبي أردني بان حماس مع سورية في معركتها.

ووحدها الحكومة الأردنية صاحبة الإعلان تمتنع حتى اليوم عن تقديم رواية متماسكة وصلبة ومقنعة للرأي العام حول تفاصيل محاولة تهريب وتخزين السلاح خلافا لمبادىء الشفافية التي تتحدث عنها ليلا نهارا كما تمتنع عن القول ما إذا كانت تسير بإتجاه «تحقيق قضائي» بالمسألة بعد ان إحتوت التفاصيل القليلة المعلنة على مخالفات واضحة للقوانين الأردنية فالقانون ينص على محاكمة من يحاول تهريب وتخزين سلاح غير شرعي والسجون تعج بالعشرات من افراد الخلايا الذين جمعتهم محاولة التفكير بضرب أهداف داخل الاردن وكل التفاصيل تعلن فيما لا تقول الحكومة الأردنية بعد ماذا حصل ولماذا لم تعلن التفاصيل؟ وهل هي بصدد تحويل ملف المتورطين مهما كانوا للقضاء؟

بالمعنى القانوني البحت فإن خالد مشعل أهم زعيم لحماس خارج فلسطين وفي سورية وبما أن السلاح الذي ضبط أحضر من سورية وبإسم حركة حماس فإن مشعل لابد انه علم او وافق او شارك بالقصة وهو مواطن «أردني» من الناحية الدستورية وبالتالي يقول القانون بان على الحكومة الأردنية إحضاره لمحاكمته بتهمة السلاح المضبوط كما فعلت مع مئات المواطنين لكن حكومة الدكتور البخيت لا تفعل ذلك حتى الآن ولأسباب غير مفهومة عدا عن أنها لا تكشف اي تفاصيل من أي نوع.

ويعني ذلك ببساطة ان قصة سلاح حماس المهرب للأردن ولدت في ظرف سياسي وتم التعامل معها سياسيا وليس أمنيا او قضائيا وهي تدرس الآن عبر القنوات الدبلوماسية، فالجانب الأردني مكتف من الإتهامات المعلبة التي تطاله بمناسبة وبدون مناسبة ولا يسعى لإستغلال الموقف أكثر ضد حماس رغم ان الحكومة أعلنت القصة اصلا في توقيت تكتيكي مسيس بكل الأحوال. وكون القضية الآن في المسار السياسي فإن الرأي العام الأردني على الأغلب لن يعرف المزيد من التفاصيل وهو ما عبر عنه بوضوح عزام الهنيدي رئيس الكتلة الإسلامية في البرلمان الأردني بعد دقائق من خروجه من إجتماع مع رئيس الحكومة حيث أبلغ بعض أصدقائه الصحافيين بأنه شخصيا وبقية نواب الكتلة لم يفهموا شيئا.

محمود عباس

معروف البخيت

الاردن: القصراوي مستشارا خاصا وعوض الله مديرا لمكتب الملك

القصر يطمئن الخائفين على الوحدة الوطنية

عمان ـ «القدس العربي»:

سجل العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أمس الأحد مفاجآة جديدة في الإتجاه الإصلاحي عندما قرر تعيين الدكتور باسم عوض الله مديرا لمكتبه في خطوة ستغير شكل وهوية وملامح الخارطة النخبوية في البلاد وستمنح رموز التيار الإصلاحي «المطاردين» من النخبة المحافظة في الطبقة السياسية جرعة مساندة قوية ومن أعلى الهرم هذه المرة.

والمدير الجديد لمكتب الملك من الشخصيات الرسمية المحنكة والسياسية المخضرمة ومن أهم رموز العهد الجديدة فقد سبق له تقلد عدة مناصب وزارية قبل تعرضه للملاحقة والمطاردة لأسباب «غير مهنية» طوال السنين الست الماضية حيث كان الهدف المفضل دائما لخصوم الإصلاحات الديمقراطية ولخصوم الوحدة الوطنية وتعرض لإضطهاد نخبوي غير مسبوق في التجربة الأردنية قبل إنصافه أمس بقرار ملكي جريء ومثير يجلسه في أقرب موقع ومسافة من الملك شخصيا.

والمعروف في أوساط القرار الأردنية ان مدير مكتب الملك هو الموقع البديل عمليا لموقع «وزير البلاط» بمعنى انه الرجل الأول في الطاقم الإستشاري المعاون للملك ويعزز هذا التعيين الملكي مشاعر رموز الإصلاح الذين حاولوا تغيير عقلية وذهنية الإدارة الأردنية قبل ان يتم إمطارهم بالكثير من الإتهامات ويخرجون من مواقع القرار.

كما يعزز التعيين نفسه القناعة بأن مؤسسة القصر الملكي فوق كل الإعتبارات المضادة لمبادىء الوحدة الوطنية خصوصا في ظل الجدل المتنامي على مستوى تجاهل سلسلة التعيينات العليا التي قررتها الحكومة مؤخرا بدون تطبيق مؤشرات التوازن في الوحدة الوطنية.

وكان نواب ونقابيون وسياسيون محايدون قد إنتقدوا ضمنيا مؤخرا تعيينات في المناصب العليا قررتها وزارة الرئيس معروف البخيت وجاءت في اغلبها من لون واحد لكن تعيين الدكتور عوض الله في الموقع الأول تقريبا في الديوان الملكي يوحي بالرسائل الباطنية التي يقول فيها القصر الملكي ضمنيا انه يمثل جميع الأردنيين ومن شتى الأصول والمنابت.

وعوض الله في الواقع بالرغم من الملاحظات المتعددة على سرعته وإنفعالاته المهنية وطبيعة تحالفاته في بعض الأحيان شكل واحدة من الظواهر السياسية طوال السنين القليلة الماضية لا بحكم ديناميكيته في العمل الدؤوب ونشاطه السياسي والإستراتيجي فقط ولكن بحكم حجم الهجوم المنظم الذي نشته عليه شخصيا مجموعة متحالفة من مراكز القوى والنفوذ التي تمثل التيار المحافظ.

وسبق لشخصيات رفيعة المستوى وفي مواقع حساسة في الدولة ان ناصبت عوض الله العداء قبل خروجها من مواقعها الوظيفية ويعتبر الرجل أحد رواد ورموز المنهج الإصلاحي الذي يتبناه الملك شخصيا وقبل ايام فقط من تعيينه في موقعه الملكي الجديد كان عوض الله ينشط في حملة إتصالات توضح جدية المنهج الإصلاحي الملكي وتكرس الإيمان به حتى وهو في ظل مؤسسات القرار.

وحارب التيارالمحافظ داخل البرلمان وخارجه بقوة عوض الله عندما كان وزيرا للتخطيط فيما حاول ممثلوه طرح الثقة به مرتين على الأقل كما تعرض الرجل لحرب داخلية في وزارة الرئيس علي ابو الراغب ثم في وزارة الرئيس فيصل الفايز قبل ان يقرر تلقائيا «الإنسحاب» من موقعه كوزير للمالية في حكومة عدنان بدران بعد ان إشترطت الكتلة المحافظة في البرلمان «إقصاءه» عن وزارة المالية لكي تحصل حكومة بدران على الثقة.

وعوض الله أنذاك فضل الإنسحاب حتى يتاح لوزارة بدران الحصول على ثقة البرلمان لكنه كان أول وزير يحظى برسالة ملكية شخصية تثني على جهوده وهو ينسحب من موقعه.

ومن المرجح ان خبرات الرجل ستكرس لإضفاء مضمون سياسي وعملي على دور «مكتب الملك» سياسيا ووطنيا خصوصا بعدما تقلص دور رئاسة الديوان الملكي في الجانب السياسي ويشكل عوض الله مع مدير المخابرات الحالي الجنرال محمد الذهبي ثنائيا يدلل على طموح القصر بتحقيق الإنسجام بين مؤسسات القرار المحلية والوطنية في معظم الأوقات فكلاهما ـ اي الذهبي وعوض الله ـ كانا دوما من أشد المخلصين لبرنامج الملك عبد الله ومن أشد المدافعين عن المنهج الإصلاحي ومن الشخصيات الموثوقة ملكيا.

ويمكن منح عوض الله شخصيا جائزة «أكثر الوزراء إضطهادا في تاريخ الأردن»، فقد كتبت ضده معلقات في الصحافة الأسبوعية واليومية وإستهدفته مؤسسات بأكلمها وخضع لتهديدات روحية وجسدية وطرحت به مشاريع حجب ثقة ولوحق في كل موقع وزاري شغله وأثار الجدل أينما حل او إرتحل وعبث كل خلفائه بملفاته أملا في تحصيل خطأ او فساد او تجاوز وشهت كل البرامج التي نفذها قبل ان ينصفه البسطاء والمواطنون في القرى النائية والبوادي التي نفذت وزارة التخطيط في عهده مشاريع متعددة فيها.

وكما يحمل تعيين عوض الله في هذا الموقع المهم مدلولا وطنيا يحمل مدلولا سياسيا ايضا فقد شعر المراقبون مؤخرا بان رموز الإصلاح والمنادين به يبتعدون عن الأضواء ومواقع القرار لصالح رموز النظريات المحافظة مما يعني بان الخطوة الملكية الأخيرة سياسيا تنطوي على إشارة إصلاحية قوية ومباشرة تقول بان الشخص الذي إستهدف لأسباب ليست مهنية اصبح في موقع مهم من صاحب القرار الأول، وهو خيار يدفع الشارع الشعبي للإسترخاء خصوصا في ظل قناعة المحللين بان عوض الله يمثل فعلا الجيل الجديد للعهد الجديد في المملكة الرابعة فهو ينتمي لعائلة عادية وبسيطة من عوائل ضواحي مدينة القدس ولا يمثل طبقة رأس المال ولم يخرج للواجهة من رحم المؤسسة التقليدية ولا يمثل حزبا او تيارا او جماعة.

وبموجب القرار الجديد يجلس عوض الله كخيار ملكي في موقع الدكتور فاروق القصراوي وزير الخارجية الأسبق الذي عينه الملك مستشارا خاصا في نفس المرسوم والقصراوي دبلوماسي هادىء ومخضرم وسبق ان كان سفيرا لبلاده في اليابان وأنجز الكثير من المهات بكفاءة عندما كان سفيرا ويقال ان الملك عبد الله أعجب به مبكرا عندما زار اليابان وهو «أمير» وإقتنع به أكثر عندما زار اليابان ملكا.

وإستبدال القصراوي الهادىء والمعروف بخبرات «غير إحتكاكية» في الواقع السياسي المحلي بعوض الله المخضرم في المجال الوطني والمحلي يعني بان أولويات المرحلة إختلفت أيضا وأن الحكومة الحالية قد لا تعود «وحدها» في الملعب.

نادي القضاة يتعهد بمحاكمة رئيس محكمة النقض والنائب العام.. ومهاجمة تقرير مجلس الشعب عن عبارة الموت.. واستعدادات لشم النسيم

رسالة من مبارك لاقباط المهجر بعيد القيامة.. ونظيف يعترف بوجود احتقان طائفي.. والقط يتهم الصحف المستقلة بتجاوز الخطوط الحمراء

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والاحد عن استمرار اعتصام القضاة في ناديهم بالقاهرة والاندية الاخرى بالمحافظات وتوجيه النادي نداءات لمختلف القوى السياسية بالتضامن والاعتصام يوم الخميس القادم وهو موعد بدء التحقيق مع المستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي نائبي رئيس محكمة النقض وتقديمهما طعنا على القرار وقيام بلطجية بالاعتداء على اعضاء حركة كفاية المعتصمين امام نادي القضاة وحدوث اشتباك وهروب البلطجية بعد سرقتهم بعض المتعلقات والتبشير بالاعلان عن اخبار سارة للعمال بمناسبة عيد العمال والاحتفال بعيد القيامة المجيد ورسالة الرئيس مبارك لاقباط المهجر والاستعدادات للاحتفال بشم النسيم واعادة افتتاح حديقة الحيوان بعد ان ظلت مغلقة بسبب انفلونزا الطيور وتقرير منظمة الصحة العالمية عن تفشي الوباء في مصر وتصريح لفتحي سعيد محافظ الجيزة ورئيس اللجنة الفنية لمواجهة انفلونزا الطيور التي اكد فيها ان اللقاح المستورد والذي استخدم اثبت فعاليته في انقاذ اكثر من عشرة ملايين دجاجة، بعكس ما نشرته بعض الصحف، وقرار وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي بانشاء تسعة اماكن بالقاهرة مخصصة لسيارات ذوي الاحتياجات الخاصة ورفع مجلس الشورى الحصانة عن ابراهيم نافع بحضوره وانخفاض منسوب المياه في بحيرة ناصر خلف السد العالي ثلاثة سنتيمترات وضبط كميات كبيرة من الفسيخ الفاسد وتحذيرات من كثرة تناوله وخطورته بالنسبة لمرضى ضغط الدم المرتفع والقلب والى ما لدينا اليوم.

الفتنة الطائفية

ونبدأ بما يكسر روحنا الوطنية ويوجع قلوبنا بادئين بحديث رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف مع زميلنا وصديقنا اسامة سرايا رئيس تحرير «الاهرام» الذي نشره يوم السبت وقال فيه عن الفتنة «حتى يمكن القول هل هناك فتنة ام لا هذا يحتاج الى كلام مدروس بعناية ولا استطيع ان اقرر فجأة ان مصر فيها فتنة ام لا، ولكن يمكن القول ان هناك مشكلة واحتقانا ونحن قلنا ذلك واعتقد ان هذا الكلام لم يكن يقال في الماضي، اليوم نقول بصراحة ان هناك احتقانا موجودا ويجب التعامل معه بمعنى اليوم نستطيع ان نناقش قضايا سواء من الحكومة او من المجتمع ككل. انا لم اذهب الى الاسكندرية لكن اتابع كل الأمور، الناس تتصور انه اذا لم يكن رئيس الوزراء يقف في وسط الحدث والشارع فهو لا يتابع لكن الحقيقة انني اتابع كل الأمور متابعة دقيقة من خلال ما لدينا من اجهزة متابعة وفي حادث الاسكندرية فقد تم القبض على الجاني وبمساعدة الاهالي ودائما اقول لا داعي للعجلة حيث ان هناك تحركا لمواجهة اي حادث والتحرك هنا للتأكد من انك سيطرت على الموقف، يعني الجاني تم القبض عليه والا كان ذهب لكنيسة ثالثة ورابعة ثم في خلال مرحلة التحقيق يجب الا نتسرع فأنا لا اميل للقول ان هذا الرجل مجنون وغير مجنون حيث التسرع يفقد المصداقية ويمكن ان يسبب ازمة اكبر.

لم يحدث ان خرج تصريح رسمي مكتوب بهذا المعنى ولكن هناك بعض الناس سواء في المحليات او في الشرطة يستنتج ويقول ده لازم واحد مختل فتأخذها الصحافة وتكتبها اي شخص نقص عليه الواقعة سيقول ان هذا الجاني غير سوي، ولكن هناك جهات تحقيق ستقوم بعملها ثم تحول الجاني للمختصين للحكم في هذا الأمر هل هو مختل ام لا، لماذا نجري ونتسرع في الاستنتاج والاساس هو ضرورة التصرف بأسلوب علمي».

والى زميلنا ممتاز القط رئيس تحرير «اخبار اليوم» الذي قام يوم السبت بعملية تهديد وتحريض ضد الصحافيين والصحف المستقلة واتهمهم بالعمالة بقوله: «ملعونة تلك الحرية التي يستباح في ظلها كل شيء في بلادنا. ملعونة تلك الحرية التي تجعل البعض منا يحمل معاول الهدم لينال من كل ما حققناه من انجاز او يسعى لوأد احلامنا في حياة وغد افضل. لجأت بعض الصحف الخاصة الى محاولة اثارة الفتنة الطائفية مستغلة الحادث الأخير الذي وقع بكنائس الاسكندرية وتقع مثله حوادث عديدة في كل انحاء العالم، وذلك في اطار حملتها المسمومة والمأجورة للنيل من انجازات الوطن واللعب بمعاناة الشعب المصري الذي يئن من وطأة الحياة. لم يعد هناك ادنى شك في ان هذه الصحف تتلقى تمويلا من الخارج، معظم الصحف الخاصة تحولت الى بوتيكات سياسية لعرض تجارب ونماذج الاصلاح التي حاولت بعض القوى الخارجية الترويج لها مستغلة بعض ضعاف النفوس الذين باعوا ضمائرهم واقلامهم وتحولوا الى منظرين واصلاحيين ينهشون اعراض الوطن بقدر ما يدفع لهم، ان مفهوم حرية الصحافة يجب ان يتم تحديده بدقة ووضع خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها عندما يتعلق الأمر بوحدة ابناء مصر ونسيجها الواحد وامنها القومي».

وهكذا تكون حرية الصحافة كما يراها اصدقاء اصحاب الفكر الجديد في النظام والا فلا. ولا اعرف لماذا لم يتكرم ممتاز القط ليحدد بالمرة الخطوط الحمراء ومصلحة الوطن ومفهوم الأمن القومي، التي يجب على الكتاب والصحافيين الالتزام بها؟ لكن الذنب ليس ذنبه وانما ذنب من وضع هؤلاء الناس على رأس مؤسسات صحافية ليهددوا من صفحاتها زملاءهم ويحكمون عليهم بالخيانة، ولو كان ممتاز قد فعل ذلك لكان اول المتهمين زميلنا الكاتب الساخر بمجلة «صباح الخير» محمد الرفاعي الذي قال في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ بـ«صوت الامة»: «اذا كان الاخوة الصينيون اللي زي العفاريت، وشغالين للعالم في الازرق من تحت لتحت، بيخافوا من عام القرد، ويعتبرونه عام الكوارث والمصائب على اعتبار ان خلقة المخفي على عينه تقرف الكلب الجربان، وبتقطع خلف النسوان، وتلطع اي راجل جدع بياخد فياغرا على قفاه وتعمله قفة، فان الله ابتلانا بنظام لا عاوز يتهد ولا يهمد ويتكسف على دمه، ولا ربنا عاوز ياخده، ويريحنا او حتى يبتليه بمصيبة تشله وتكسحه وتعميه، فهذا النظام الذي يرتدي عباءة الدراويش ويتحدث عن الطهارة وعلشان محدش صايع يورطنا، المقصود هنا طهارة اليد، وليس طهارة يا عريس يا صغير.. علقة تفوت ولا حد يموت والتي تتم في الموالد الشعبية ويزفوا العيال بعدها على الحمير.. ويعلن انه متمسك بالشفافية ولن يتستر على فساد، هو نفسه النظام الضلالي الفاسد، الذي لا يعرف الشفافية، اللهم الا اذا كانت الشفافية بتاعته هي ان يلغ في كرش الوطن عيني عينك ويضرب أي مواطن معترض بالجزمة على دماغه قدام الخلق وان يحش في غيطان الوطن، ثم يتجشأ في وجوهنا العكرة اللي تسد النفس وان يقوم بتزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية امام الدنيا كلها، ثم يأمر وزير العدل بمحاكمة القضاة الشرفاء الذين فضحوه مع انه يا أخي جتته اتخن من جلد الفيل، وصدفة السلحفاة، يعني لا بيحس ولا بينسكف على دمه ربنا خلقه كده ها نعمل ايه بقى في حظنا الهباب؟! والنظام الذي يقرأ لنا بعد صلاة الفجر.. «وأطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» هو نفسه النظام الذي يقرأ الفاتحة على ارواحنا بعد صلاة العشاء، بعد ان قام بحرقنا في القطارات والمسارح والاسواق، ودفننا في البر والبحر واخذ يغني: ولا في قلبي ولا عنيه الا المصريين، ولا تدوس رقبة رجليه الا المصريين ثم سرق التعويضات التي جمعها أهل الخير للضحايا واستراح والنظام الذي يغسل يديه من دمنا قبل الاكل وبعده ويتحدث عن الوحدة الوطنية اللي شبه التقلية، والمسلمين والاقباط.. الاتنين حلوين.. الاتنين طعمين.. محتارة اسيب مين ولا اضرب مين، هو نفسه النظام الغبي الذي صنع هذا المناخ المحتقن بسياسته البلهاء، وبفتاوى مشايخ الفتة والتي سودت عيشتنا مسلمين واقباط وقد اثبتت كارثة الاعتداء على كنائس الاسكندرية مؤخرا، عن غباوة وتناحة النظام وانه عاجز عن مواجهة المشكلة او بمعنى اكثر دقة مش فاضي للعب العيال ده... فالمهم الان هو التوريث».

ونتوقف عند هذا الحد، على ان نستكمل الباقي فيما بعد، حتى نقرأ اقتراح الانبا موسى اسقف الشباب بالكنيسة القبطية الارثوذكسية ونفكر فيه لعل المخرج يكون منه. قال: «لاحظت خلال الأزمات الطائفية التي بدأت تتكرر منذ الراهب المشلوح وحتى احداث الاسكندرية الاخيرة، ان تعاملنا يكتفي بالجانب الامني فقط، دون الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية. واتصور ان الازمة قد تحتاج الى ان تكون هناك لجنة دائمة لادارتها في كل من: القيادة السياسية ـ الامن ـ المجتمع الاسلامي ـ المجتمع المسيحي. واتصور ان تضم كل لجنة مجموعة مختارة ومستمرة من بضعة اشخاص على ان تشتمل لجنتا المجتمعين الاسلامي والمسيحي على رجال دين وبعض المثقفين الذين لهم قبول في كل من المجتمعين ويكون لكل لجنة من هذه اللجان الاربع منسق، بحيث يسهل التواصل بينها جميعا.. ويمكن ان تختار القيادة السياسية شخصية تنسق بين الجميع. وتلتقي هذه اللجنة عدة مرات، لتدرس جذور المشكلة واسباب هذا الاحتقان الماثل والذي له بلا شك اسبابه لدى كل من المسلمين والمسيحيين ومصادره العالمية والاقليمية والوطنية.. وبعد ان يتم التشخيص السليم، توضع خطة علاج طويلة الاجل، تهدف الى اعداد الانسان المصري، منذ طفولته المبكرة على اسس ثقافة السلام والتعايش والمواطنة والوحدة.

وارجو ان يسمح لي الجميع بالاختلاف مع فكرة تغييب رجال الدين عن هذه الجهود. فالعكس هو الاولى بان يتبع، لان حضورهم يعطيهم وعيا سليما، وتأثيرهم لا شك كبيرا اذ ان تهميش رجال الدين يجعل محاولات الحل في واد وهم في واد آخر! ان الحل عندنا هنا في مصر، وليس لاحد من خارجها ان يتدخل في شؤونها وعندنا الآية الكتابية التي تقول «ملعون كل من يتكل على ذراع بشر». ولقد اوصانا الانجيل قائلا: «عيشوا بالسلام، واله المحبة والسلام سيكون معكم» حفظ الله مصرنا الحبيبة من كل سوء».

آمين.. آمين.. يارب العالمين، وهذا دعاء مستجاب باذنه تعالى، خاصة وان رئيسنا اشاع الطمأنينة في قلوبنا برسالته الى اشقائنا اقباط المهجر التي هنأهم فيها بعيد الميلاد المجيد.. وابرز ما فيها قوله: «انكم وانتم تحتفلون بعيد القيامة وتستحضرون الذكرى الخالدة للسيد المسيح والعذراء البتول، انما تحملون لمواقع اقامتكم على اتساع العالم، بعضا من ارض مصر وجسدها وحضارتها. وانني على ثقة من ان انشغالكم بقضايا الوطن لا تحول دونه المسافات مهما بعدت ولا تقلل منه سنوات الاغتراب مهما طالت. اقول لكم وانتم تقيمون قداسكم الليلة ان مصر وابناءها بخير.. وان احدا لا يستطيع النيل من وحدة مسلميها واقباطها. هم نسيج واحد لمجتمع مصري عريق ومتماسك.. يتمتعون جميعا بكامل حقوق المواطنة كمصريين.. اعلنوا منذ بدايات القرن الماضي وحدة الهلال والصليب ويؤمنون بأن الدين لله والوطن للجميع.. لا يقلل من هذه الحقيقة ما يحدث بين الحين والحين، من احداث فردية مؤسفة ندينها ونرفضها ونتصدى لها تحركها قوى الجهل والغلو والتطرف وتستهدف الوقيعة بين ابناء الوطن الواحد من مسلمين واقباط، اقول لكم كريس لكل المصريين ان مصر وابناءها بخير واننا ـ دون تهوين او تهويل لهذه الاحداث المؤسفة ـ لن نسمح بمحاولات الدس والوقيعة لزعزعة استقرار الوطن وسنحاسب مرتكبيها بقوة القانون وحسمه وسوف تظل مصر وطنا آمنا لجميع ابنائها.. دون ادنى شبهة للتفرقة او التمييز».

وهكذا يكون الكلام المسؤول والا فلا، وهكذا رئيسنا على الدوام.

اما من الناحية الخبرية فلم ينشر الا الخبر التالي في صفحة الحوادث بجريد «الاخبار» ونصه: «القت اجهزة الامن القبض على عامل يدعى مكرم جرجس جرجس حاول دخول كنيسة ماري جرجس بالعريش بعد ان قام بدهان وجهه وملابسة وشعره بالشحم الاسود لمقابلة راعي الكنيسة لعلاجه من مرض نفسي، كانت قوة الشرطة المكلفة بتأمين الكنيسة بشارع 23 بالعريش قد فوجئت بشخص غطى ملابسه ووجهه بالشحم ويريد دخول الكنيسة لكن الشرطة وخادم الكنيسة منعوه من الدخول.. بسؤاله قرر انه يريد مقابلة راعي الكنيسة لعلاجه من السحر الذي تطارده به زوجة شقيقه.. وباستدعاء شقيقه اسحاق العامل بالتأمين الصحي قرر ان شقيقه يعاني من مرض نفسي منذ 15 سنة وتعهد بعلاجه».

وبالنسبة لشارع 45 بالاسكندرية الذي حدثت فيه الاضطرابات الاخيرة فقد رصدت وجود ست واربعين عربة امن مركزي، في الشارع الذي يبدأ من الكورنيش وينتهي الى وصلة الطريق الدائري السريع، وفي اول شارع الثلاثين المتعامد مع شارع 45 بخلاف السيارات الموجودة في الشوارع الجانبية المتفرعة منه.. ومن غرائب الصدف ان شارع 45 تم تغيير اسمه بعد اغتيال السادات الى طريق الزعيم انور السادات، ولكن احدا لا يستخدم الاسم، ومن الغرائب ايضا ان شارع جمال عبد الناصر هول اول شارع يتقاطع مع 45 من ناحية الكورنيش، ولا توجد فيه سيارة ان واحدة ولم تنتقل الاشتباكات اليه.. انها بركات خالد الذكر بدون اي شك.

واما الاكثر غرابة من هذا وذاك، فان اي مسؤول كبير من النظام ومن الحزب الوطني الحاكم صاحب الاغلبية الشعبية الساحقة، لم يتجرأ ويسارع بالنزول للجماهير الغاضبة من الطرفين في اي ازمة تحدث، ولا اعرف مما يخافون؟!

الطائفة المنصورة

والى قضية تنظيم الطائفة المنصورة، وابرز ما نشر واوله تحقيق زميلتنا شيرين ربيع في «صوت الامة» والذي جاء فيه: «اكد الدكتور عصام العريان المتحدث الرسمي باسم جماعة الاخوان المسلمين ان هذا التنظيم وهمي واسطوري من صناعة وزارة الداخلية التي تحاول ارضاء الاقباط الذين ليس لهم نقابة الصحافيين. جمال فهمي في بابه ـ فص ملح: «غالبا لم يعد احد يتذكر اسم التنظيم الارهابي الذي اخترعته الست الحكومة في مثل هذه الايام من ثلاث سنوات حتى تستخدمه ذريعة لمد حالة الطوارىء المستمرة منذ 25 عاما، اي منذ تفضل وتعطف وتكرم السيد الرئيس محمد حسني مبارك وتولى حكم هذه البلاد الى الابد.. لكن اسم التنظيم الارهابي الجديد الذي اعلن عنه الاسبوع الماضي لتحقيق الغاية نفسها، تنظيم «الطائفة المنصورة» يشير الى ان الطوارىء قد يتم تجديدها لمدد اخرى تماثل ـ على الاقل ـ عدد المدن المصرية فبعد «المنصورة» ما زال هناك الزقازيق وطنطا وطوخ والعريش وجرجا والمنيا و.. الى اخر القائمة.

معركة القضاة

والى معركة القضاة والتحقيق مع المستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي نائب رئيس محكمة النقض يوم الخميس القادم والتي قال عنها المستشار زكريا عبد العزيز رئيس نادي القضاة لزميلنا وصديقنا بـ«الوفد» مجدي حلمي وكانت الموضوع الرئيسي بالصفحة الاولى امس:

«محاكمة مكي والبسطويسي ستتحول الى محاكمة لرئيس محكمة النقض والنائب العام. واضاف ان رئيس دائرة الصلاحية وهو رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف الثلاثة لا يصلحون لنظر الدعوى لانهم خصوم فيها وايدوا رأيا في القضية المنظورة امامهم. واضاف انه وفقا للقانون يجب ان يتنحوا عن نظرها. واعلن انه سيقوم بردهم في حالة عدم تنحيهم عن نظر الدعوى. واضاف انه سوف يكشف وقائع خطيرة في هذه المحاكمة خاصة بتزوير الانتخابات وسوف تثبت صحة كل كلمة ووقائع كثيرة في محاكم الاستئناف. واشار الى ان النادي حدد مطالبه لرأب الصدع وتم ابلاغ وزير العدل بها او لها حسب طلب الاحالة للتأديب وعقد جلسة حوار جادة لتصفية المواقف ومحاكمة الفاسدين الذين زوروا الانتخابات ووقائع اخرى لم يتخذ مجلس القضاء اي اجراءات حولها، وفوجىء القضاة المعتصمون امس بمذكرة رئيس محكمة النقض الذي قام بتسليمها الى المستشار ناجي دربالة بأسباب احالته مع المستشارين عاصم عبد الجبار ويحيى جلال نائب رئيس محكمة النقض وتضمنت المذكرة اتهام الثلاثة بالاشتغال بالسياسة وابداء الرأي في امور عامة من خلال وسائل الاعلام ونقد بعض القوانين والدستور والتطاول على السلطتين التشريعية والتنفيذية كما اتهم المستشار عاصم عبد الجبار بالاشادة بموقف المستشارة نهى الزين واتهام المستشار ناجي دربالة وكيل نادي القضاة بالانضمام الى لجنة مراقبة الانتخابات التابعة لنادي القضاة واعتمدت المذكرة على موضوعات منشورة في الصحف المصرية ومقالات لبعض كتاب الحكومة كما شهدت المذكرة مفارقة غريبة اذ اعتبرت اقوال وآراء القضاة المعارضين لحركة الاصلاح بلاغات واعتبرت اقوال وآراء المستشارين الثلاثة ادلة اتهام كما تضمنت ابداء آراء من قبل رئيس المحكمة على المنشورة في الصحف والتي اوردتها المذكرة».

واشارت «العربي» و«صوت الامة» الى الواقعة التالية:

«فشلت مجموعات من البلطجية المدعومين بقوات الامن في فض اعتصام تضامني مع القضاة ينط؟ نشطاء من حركة كفاية وعدد من القوى السياسية المختلفة على الرصيف المقابل لنادي القضة منذ يوم الاربعاء الماضي. وهاجم البلطجية المدججين بالاسلحة البيضاء المعتصمين امام مقر النادي فجر السبت تحت اعين قيادات من وزارة الداخلية وامن الدولة وحرا